

مِلْتَقَى وَطَنِي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر أبحاث ودراسات حول النشاط العمومي المعاصر



مخبر أبحاث ودراسات حول النشاط العمومي المعاصر

ملتقى وطني حضوري وعن بعد

تحت عنوان :

الطبيعة القانونية لقرارات القضاء الدستوري

المقارن ... ضوابط ونتائج

بقاعة المناقشات كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2

بتاريخ 25 أفريل 2026

الرئيس الشرفي للملتقى : أ.م. قشي الخير

مدير الملتقى: أ.د. بن اعراب محمد

رئيس الملتقى : د. كعرار سفيان



رئيس اللجنة العلمية :

د/ بوقرن توفيق

الأعضاء :

- أ.د. علواش فريد/ أ.د. بوجلال صلاح الدين/ أ.د. قرقور نبيل/ أ.د. زرقان وليد/ أ.د. ظريف قدور/
أ.د. بن بلقاسم أحمد/ أ.د. بوسعدية رؤوف/ أ.د. بشير الشريف شمس الدين/ أ.د. جبابلة عمار/
أ.د. ذوادي عادل/ أ.د. دريس نبيل/ أ.د. غبولي منى/ أ.د. لعقابي سميحة/ أ.د. مهوب يزيد/
أ.د. ناصري مريم/ أ.د. شاكري سميرة/ أ.د. بن دعاس سهام/ أ.د. خرشي إلهام
أ.د. ثوابتي إيمان ريمة سرور/ أ.د. سقني فاكية/ د. بلهامل عبد الفتاح/ د. مهني وردة/ د. لحول سعاد
د. دهيمي محمد طيب/ د. قنوفي وسيلة/ د. بن ستيرة اليامين/ د. سعداوي كمال/ د. بيزات صونيا/
د. قاسم لامية/ د. عبد اللاوي زينب/ د. مخلوفي خضرة/ د. منصوري رؤوف/ د. ززاري حبيبة/
د. لرقط سميرة/ د. زبيري وهيبة/ د. رمضان مسيكة/ د. قردي سامي/ د. لعلاونة سليمان/ د. بن شناف
منال/ د. آيت شعلال نبيل/ د. معمري نصر الدين/ د. لهوي رايح/ ب. صبيع ريمة/ د. خرמוש إسمهان/
د. رمضاني فريد/ د. قاري علي/ د. فيلال منصف/ د. مخلوف عمر/ د. شيباني عبد الله/ د. عفان يونس
د. قرين بلال/ د. سي ناصر إلياس/ د. يايسي لامية/ د. بن حمزة نبيل/ د. غشير صالح/ د. بليلي أسماء/
د. مخنفر محمد/ د. مخناش الشريف/ د. صلاب سيد علي/ د. قردوح رضا/ د. قلو ليليا/ د. لطالي مراد/
د. طوبال بوعلام/ د. سلطاني اسماعيل/ د. بهلول سميرة/ د. زغودي عمر/ د. بوخنوف أسماء
د. مزبان هشام/ د. لعجاج عبد الكريم/ د. معيفي عبد القادر/ د. بوتهلولة شوقي/ د. طايري يوسف.

رئيس اللجنة التنظيمية :

د. قردي سامي

الأعضاء :

- أ. حملة سمير
أ. أومعمر بوبكر نسيم
أ. كرد الواد مصطفى
أ. واصلي محمد
أ. بوترة شمس الدين
أ. برياش العيد
أ. إخلاص الأسد
أ. مريجة خديجة
أ. بكار مصطفى



الدِّيْبَاخَةُ

يعتبر القضاء الدستوري لبنة من لبنات دولة القانون وحجر الزاوية في حماية الحقوق والحريات من مختلف الانتهاكات المحتملة من السلطات الرسمية في الدول، وتختلف فلسفة الرقابة على دستورية القوانين في هذا المقام بين عدة توجهات لعل أبرزها تقسيمات المنظوران العضوي والوظيفي، الأول قائم على طبيعة الجهاز المعني بممارسة الرقابة على دستورية القوانين وبالتالي تفريعه إلى رقابة دستورية مركزية وأخرى غير مركزية، والثاني تقسيم موضوعي خاص بطبيعة الرقابة على النص القانوني في حد ذاته بما يعني تقسيم الرقابة على قيمة الدستورية إلى رقابة مجردة ورقابة ملموسة، هذا التقسيم الثاني هو المستهدف من تنظيم هذا الملتقى، فالطبيعة القانونية لقرارات القضاء الدستوري تتقاطع مع المحددات القيمية لفلسفة التقسيم الموضوعي.

وعليه يكتسي هذا الملتقى أهمية بالغة من خلال أنه يمثل مواكبة الجامعة للتطور الحاصل على مستوى التحول القيمي من المجلس الدستوري نحو المحكمة الدستورية كتوجه لتبني الرقابة القضائية على دستورية القوانين بعد أن كانت الحقبة السابقة مستقرة على الرقابة السياسية بالرغم من تطعيمها بإحدى آليات الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال آلية الدفع بعدم الدستورية، ومع استبعاد المنظور العضوي للرقابة الدستورية نزولا عند حدود متغيرات الموضوع سيحاول هذا الملتقى إثراء النقاش الموضوعي من خلال الإحاطة بسؤال تباين المحددات القيمية المرتبطة بالرقابة القضائية الموضوعية على دستورية القوانين كنتيجة لتنوع مخرجات هذه الرقابة بين النموذج الأوروبي المرتكز على الإلغاء والنموذج الأمريكي القائم على الامتناع.





محاوور الملتقى

المحوور الأول: في مفهوم القرارات القضائية الدستورية

- تعريف القرار القضائي الدستوري
- خصائص الرقابة القضائية الدستورية
- تمييز الرقابة القضائية على دستورية القوانين
- أنواع الرقابة على دستورية القوانين
- قيمة الدستورية وفقا لمنظور الشريعة الإسلامية
-

المحوور الثاني: مرجعية الرقابة القضائية الدستورية بين التضييق والتوسيع

- كتلة الدستورية وتوسيع المعايير المرجعية
- قيد المساس بالحقوق والحريات
- الرقابة الهجينة (البرتغال...)
- محل رقابة الدستورية بين التوسيع والتضييق (قوانين، تنظيمات، أحكام القضاء...)

المحوور الثالث: آليات تحريك الرقابة القضائية الدستورية

- الدعوى (الطعن) الأصلية المباشرة
- الدعوى الأصلية المبنية على الدفع
- الدفع بعدم الدستورية القابل للانفصال
- الدفع بعدم الدستورية غير القابل للانفصال
- التحرك التلقائي للقاضي الدستوري؟
- ...

المحوور الرابع: الآثار القانونية الخاصة بالرقابة الدستورية القضائية

- الحجية المطلقة، الحجية النسبية والحجية النسبية المعززة
- الإلغاء بأثر فوري، الإلغاء بأثر رجعي
- الإلغاء الفوري المباشر والإلغاء الفوري المؤجل
- الإلغاء العملي والإلغاء النظري

لغة الملتقى :

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية في الملتقى الوطني، غير أنه يمكن للمتدخلين استخدام اللغة الانجليزية أو الفرنسية في مداخلاتهم.
المشاركين في الملتقى :

- الأساتذة الباحثين
- طلبة الدكتوراه
- إطارات مؤسسات (قضاة...)
- مهنيين (محامين...)
- إعلاميين



شروط المشاركة في الملتقى

- أن تكون المداخلة فردية أو ثنائية ولها صلة بأحد محاور الملتقى، ولم يسبق نشرها.
- أن يرسل ملخص للمداخلة باللغة العربية لا يتجاوز 200 كلمة، وحسب النموذج المرفق.
- أن يكون البحث مستوفيا لقواعد الكتابة المنهجية.
- يتم إعلام المشاركين الذين تم قبول ملخصات بحوثهم بعد إخضاعها للخبرة العلمية.
- يتم إرسال المداخلات المقبولة على ألا يتجاوز عدد الصفحات 15 صفحة.
- أن تكتب المداخلة بنمط الخط العربي البسيط (sakkal majalla) وبحجم 16.

مواعيد هامة

- آخر أجل لاستلام الملخصات : 18 مارس 2026
- آخر أجل لاستلام البحوث والمداخلات كاملة : 19 أبريل 2026
- الإشعار بقبول المداخلات المشاركة في الملتقى: 22 أبريل 2026
- انعقاد الملتقى الوطني يوم : 25 أبريل 2026

للتواصل معنا :

ترسل البحوث والمداخلات إلى

<https://form.univ-setif2.dz/index.php/767649?lang=ar>

الهاتف: 0670228413

الموقع الالكتروني لجامعة سطيف2: www.univ-setif2.dz

